

22 April 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من أستراليا وألمانيا وبلجيكا والعراق وفرنسا وفنلندا وكندا
ولكسمبرغ والنمسا وهولندا

الصلة بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - إن الهدف المتمثل في حظر جميع التجارب النووية مترسخ بقوة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يُنصّ في ديباجتها على هدف "تحقيق الوقف الأبدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية". وقد مثل اتفاق عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية على حظر جزئي للتجارب النووية (معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣) علامة هامة على طريق منع انتشار الأسلحة النووية ونزعها، كما أضفى مصداقية على الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك التعهد "بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة، بحسن نية، عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي". وقد أمكن أيضا إدراج حظر التجارب النووية في خمس من معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقد أبرمت أول معاهدة من هذا النوع في عام ١٩٦٧.

٢ - وقد كان وجود إمكانية واقعية لإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أحد العوامل الحاسمة التي أتاحت المجال للاتفاق على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥. وكذلك يتجلى التفاعل الوثيق بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ما تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ من اتفاق على تفسير المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار على ضوء أحكام معاهدة حظر التجارب النووية التي تحظر جميع التفجيرات النووية، بما في ذلك



التفجيرات النووية السلمية. ولدinاميات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية انعكاسات واضحة على الطريقة التي تؤدي بها معاهدة عدم الانتشار وظيفتها وعلى أسلوب تنفيذ هذه المعاهدة.

التحدي المتصل ببدء نفاذ المعاهدة

٣ - يشكل عدم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عائقاً أمام تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي حين أن الحالات الأخيرة للتوقيع (توفالو، ٢٠١٨) والتصديق (تايلند، ٢٠١٨؛ وزمبابوي ٢٠١٩) من جانب دول غير مدرجة في المرفق ٢ تحمل دلالة محمودة على أنه ما زال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دور بارز في تعزيز الأمن الدولي، فإن عدم وجود أي حالة توقيع أو تصديق لدول مدرجة في المرفق ٢ منذ تصديق إندونيسيا في عام ٢٠١٢ يحمل دلالة مقلقة مفادها أنه لن يتم في المستقبل القريب الوفاء بالالتزامات المقطوعة بدعم بدء نفاذ المعاهدة.

٤ - ويجري الترويج لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتحقيق عالمية الانضمام إليها ليس فقط من خلال المؤتمرات المعقودة لتيسير بدء نفاذ المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، بل وأيضاً من خلال مبادرات أخرى من قبيل الاجتماع الوزاري الذي يعقد كل سنتين لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو الاجتماع الذي يُعقد على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٢؛ وفريق الشخصيات البارزة الذي أُطلق في عام ٢٠١٣؛ وفريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي أنشئ في عام ٢٠١٦.

مساهمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

٥ - على الرغم من عدم بدء نفاذ المعاهدة، فإنها قد أسهمت بشكل كبير في تعزيز الأمن الدولي والنظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بفضل الالتزام المستمر من جانب عضويتها الآخذة في النمو، وبسبب التنفيذ المؤقت لنظام التحقق الخاص بها. فزهاء ٩٠ في المائة من المرافق الـ ٣٣٧ التي تشكل قوام نظام الرصد الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد دخلت طور التشغيل، وهو ما يتيح المجال للجنة التحضيرية للمنظمة في فيينا لكشف العلامات الدالة على حدوث تفجيرات نووية تجريبية في الجو وتحت الأرض وتحت سطح الماء حول العالم. وقد وُقرت المنظمة بيانات للمجتمع الدولي في أعقاب التجارب النووية الست التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بشكل رئيسي في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

٦ - وقد كانت البيانات التي جمعتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما نظام الرصد الدولي التابع لها، مفيدة أيضاً للتعاون العلمي والبحوث، واستُخدمت في تطبيقات من قبيل الإنذار بالأمواج السنمية أو تحليل الحوادث النووية.

٧ - وعلاوة على ذلك، ما زال يجري تجريب وتنقيح القدرات المتوافرة لدى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجال التفتيش الموقعي، ولا سيما من خلال التمرنين الميدانيين المتكاملين اللذين نُقذا في عام ٢٠٠٨ في كازاخستان وفي عام ٢٠١٤ في الأردن. ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه القدرات جاهزة للعمليات عندما يتحقق بدء نفاذ المعاهدة.

٨ - وليس التوقيع أو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية شرطا مسبقا لاستضافة مرافق نظام الرصد الدولي أو للتوقيع على اتفاق مرافق. وتمثل الإجراءات التي اتخذتها أطراف من غير الدول لاستكمال محطات نظام الرصد الدولي في الأراضي التابعة لها دليلا على الالتزام العالمي الراسخ بموضوع المعاهدة وأهدافها. وقد تمت إلى الآن إجازة ٢٩٧ من المرافق الـ ٣٣٧، وبدأ نفاذ حوالي ٥٠ في المائة من اتفاقات المرافق المبرمة مع الدول الـ ٨٩ التي تستضيف مرافق نظام الرصد الدولي.

٩ - ويتلقى نظام الرصد الدولي الدعم من مركز البيانات الدولي الذي يتولى جمع ومعالجة البيانات التي ترسلها محطات الرصد، ويصدر نشرات البيانات التي تقدم إلى الدول الأعضاء لتحليلها وتقييمها. وتيسيرا للتفاعل مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أنشأ عدد كبير من الدول الموقعة مراكز للبيانات الوطنية تضطلع بدور محوري في تبادل المعلومات. وبما أن مراكز البيانات الوطنية تتوافر لديها في كثير من الحالات خبرات متنوعة يكمل بعضها بعضا، وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الأربع التي يستخدمها نظام الرصد الدولي (الهزات الأرضية، والموجات الصوتية المائية، والموجات دون السمعية، والنويدات المشعة)، قد يكون من المفيد إقامة تعاون إقليمي بين مراكز البيانات الوطنية. فتجميع الخبرات يتيح إجراء تحليلات أعمق ذات أبعاد متعددة، وهو ما قد تنتج عنه تقارير تحليلية متعمقة بدرجة أكبر للأحداث، وهو ما يصب في مصلحة نظام التحقق. وقد ابتدأت بلدان بنلوكس (بلجيكا ولكسمبرغ وهولندا) هذا النوع من التعاون الإقليمي بتوقيعها مذكرة تفاهم في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٠ - تبرز التطورات المتعلقة بالملف النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحاجة الماسة إلى بدء نفاذ المعاهدة. وهي تبين أيضا كيف أن إحراز التقدم في مجال عدم الانتشار هو مسألة متداخلة مع تحقيق هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبينما يمثل الوقف المعلن من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجارب النووية تطورا محمودا، فإنه بوسع البلد تحويل هذا الالتزام إلى التزام قانوني دولي بالتوقيع والتصديق على المعاهدة. فإجراء كهذا، مقترنا بتفكيك شامل لا رجعة فيه لموقع التجارب النووية في بونغغي-ري في إطار عملية تحقق دولية مستقلة، من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تعزيز ثقة المجتمع الدولي في التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف تجاربها النووية نهائيا. ولدى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية القدرة على الاضطلاع بدور هام في تيسير هذه الخطوات، بما في ذلك من خلال تحديد خصائص موقع التجارب.

توصيات لدورة عام ٢٠٢٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١١ - لكي يعترف المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتفاعل الوثيق بين الحظر الشامل للتجارب النووية وبين معاهدة عدم الانتشار، ولكي يكون لديه حصر للخطوات المتخذة على طريق بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب، يجب على المؤتمر الاستعراضي أن يتناول بالشكل الملائم ما أُحرز من تقدم وما يصادف من تحديات وفرص فيما يتعلق بحظر التفجيرات النووية التجريبية، وأن يصوغ توصيات محددة.

بدء النفاذ وعالمية الانضمام

١٢ - ينبغي أن يتم الآتي في دورة استعراض عام ٢٠٢٠: الترحيب بالحالات الأخيرة للتوقيع على المعاهدة (توفالو) والتصديق عليها (تايلند وزمبابوي)؛ وحث باقي الدول على الانضمام إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير؛ وتذكير الدول الثماني المتبقية من الدول المدرجة في المرفق ٢ بما عليها من مسؤولية خاصة، بما أن تصديقها على المعاهدة يتطلب لازم لبدء نفاذها؛ والإهابة بهذه الدول إلى اتخاذ مبادرات فردية للتوقيع والتصديق على المعاهدة دون أن ينتظر أي منها قيام دول أخرى بذلك قبله.

١٣ - وينبغي أن يُطلب إلى جميع الدول الأطراف المتبقية، ولا سيما دول المرفق ٢، إبلاغ الأعضاء بالخطوات المتخذة لإعطاء دفعة في اتجاه تحقيق هدف الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٤ - وينبغي التشجيع على إيجاد فرص لمشاركة دول غير موقعة، بما في ذلك من خلال مشاركة هذه الدول في الدورات المقبلة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بصفة مراقب.

١٥ - وينبغي التشجيع على استكشاف مزايا اتباع نهج إقليمي حيال الانضمام إلى المعاهدة في المناطق التي يمكن فيها أن يكون بناء الثقة وتعزيز الأمن من العوامل المساعدة على التغلب على العقبات، والاعتراف بأنه من الممكن إعطاء دفعة لمساعي بناء الثقة من خلال اتخاذ خطوات منسقة أو متزامنة صوب التوقيع على المعاهدة و/أو التصديق عليها.

١٦ - وينبغي إعادة تأكيد أن حظر التفجيرات النووية التجريبية سيقيد استحداث الأسلحة النووية الجديدة، فضلا عن استحداث الأنواع الجديدة المتطورة من الأسلحة النووية، وبالتالي سيسهم في نزع السلاح النووي وفي عدم انتشار الأسلحة النووية.

دور نظام التحقق

١٧ - ينبغي أن يتم الآتي في دورة الاستعراض لعام ٢٠٢٠: الإقرار بالتقدم المحرز لإقامة نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما هو متجلى في أعمال نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي وفي الخبرة المكتسبة من عمليات التفتيش الموقعي؛ ودعم استكمال نظام الرصد الدولي؛ والإهابة بجميع الدول التي تستضيف مرافق نظام الرصد الدولي إلى إرسال البيانات إلى مركز البيانات الدولي، وإلى النظر في إبرام وبدء نفاذ اتفاق مرفق، رهنا بالضوابط التنظيمية الداخلية.

١٨ - وينبغي الإعراب عن التقدير للفوائد العلمية والمدنية التي توفرها البيانات التي يجمعها نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثل الإنذار المسبق بالأمواج السيسمية وتحليل الحوادث النووية والدراسات البركانية. وينبغي الإقرار بأن المهمة الأولى لنظام التحقق تظل هي الكشف عن التفجيرات النووية التجريبية.

١٩ - وينبغي الترحيب بالتعاون العلمي الدولي الذي يساعد عليه التفاعل بين العلماء في إطار نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي الاعتراف بالفوائد الممكنة للتعاون الإقليمي بين مراكز البيانات الوطنية من أجل تجميع الخبرات التي يكمل بعضها بعضا، مما يتيح المجال لإجراء تحليلات أعمق ذات أبعاد متعددة، وهو ما قد يولد تقييمات متعمقة بدرجة أكبر لحالات الاشتباه في حدوث تفجيرات نووية تجريبية.

٢٠ - وينبغي الاعتراف بالدور الذي تضطلع به منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على صعيد التثقيف بموضوع عدم الانتشار ونزع السلاح من خلال تعزيز التعاون بين العلماء وعن طريق فريق الشخصيات البارزة التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومبادرة فريق الشباب التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢١ - ينبغي أن يتم الآتي في دورة الاستعراض لعام ٢٠٢٠: إدانة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات والإعراب عن القلق البالغ إزاء برنامجها للأسلحة النووية الذي يقوّض النظام العالمي لعدم الانتشار؛ وأن يُلاحظ مع التفأؤل ما أعلنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من التزام بنزع السلاح النووي ووقف التجارب النووية بشكل كامل، فضلا عن الجهود الرامية إلى تفكيك موقع بونغغي - ري للتجارب النووية؛ وحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم إجراء أي تجارب نووية أخرى، وأن تضيف الطابع الرسمي على وقفها للتجارب النووية بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة لتفكيك أسلحتها النووية وبرنامجها للأسلحة النووية بشكل شامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وعلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة؛ والاعتراف بالدور الذي يمكن لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية القيام به إذا طُلب منها ذلك وفي إطار مجموعة منسّقة من الأنشطة التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.